

## أوصوا بضرورة خلجة الوظائف ومراجعة استراتيجية الأمن ... مفكرون: مجلس التعاون الخليجي يمثل التجربة الوحيدة العربية الأكثر نجاحاً



إعداد: بشينة خليفة قاسم

إذا نظرنا إلى التجارب الوحيدة العربية نجد أن مجلس التعاون الخليجي يمثل التجربة الأكثر نجاحاً من حيث النتائج والإيجابيات التي تحققت على مدى العقود الثلاثة الماضية التي هي عمر المجلس، ولكن إذا قارناه بمنظمات إقليمية أخرى على مستوى العالم، خصوصاً الاتحاد الأوروبي، نجد أن أمامه طريقاً طويلاً لكي يصل لهذا المستوى من التعاون والتأثير الإقليمي والدولي.

جاء هذا ضمن حلقة نقاشية تقييمية قام بها أعضاء مجلس الفكر العربي التابع لمركز الخليج للدراسات الإستراتيجية حول دور مجلس التعاون الخليجي، عربياً، وإقليمياً، ودولياً، خلال العقود الثلاثة الماضية، وذلك تحت رئاسة مدير المركز سعادة السفير عمر الحسن.

المجلس بعد العام 1991 بعقد اتفاقات أمنية ثنائية مع الولايات المتحدة الأميركية وغيرها، الأمر الذي أدى إلى بروز اتجاه لتدويل الأمن في المنطقة؛ للتغلب على المعوقات التي واجهتها في مجابهة التحديات الأمنية.

### سياسات الاقتصاد

اقتصادياً، ركزت المناقشات على أنه بعد 30 عاماً من الجهود المتواصلة، تمكن المجلس من صنع سياسات للتعاون، بل والتكامل التجاري والاقتصادي بين أعضائه، وتمثلت أبرز صوره الأخيرة في رد الفعل الخليجي إزاء الأزمة التي اندلعت في البحرين وعمان في الربع الأول من العام 2011، والتي أظهرت مدى قرب انتقال مستوى العلاقات من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد من خلال دعم كل منهما بنحو 10 مليارات دولار على مدى عشر سنوات (فيما يعرف بمشروع مارشال الخليج)، واتخاذ خطوات اقتربت به كثيراً من تحقيق هدفه المنشود، ألا وهو خلق سوق خليجية موحدة، لمواجهة إشكالية ضعف جدوى المشروعات الاقتصادية الصناعية والخدمية المرتبطة بوفورات الحجم، وتوسيع نطاق السوق أمام المشروعات الوطنية بإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية بين أسواق دول المجلس الست، متوقعاً أن يتسع حجم الاقتصاد الخليجي إلى تريليوني دولار، وأن يصل إلى معدل نمو سنوي يبلغ نحو 4.5%، مقارنة بالمستوى العالمي الذي من المتوقع أن يبلغ 3.3%.

### الجانب الاجتماعي احتل مرتبة متقدمة

اجتماعياً، أكدت المناقشات أن الجانب الاجتماعي احتل مرتبة متقدمة من اهتمامات دول المجلس، إدراكاً منها أن الإنسان هو محور كل تقدم والأساس لبناء مجتمع متطور. ومن هنا، جاء الاهتمام بهذا الجانب تطبيقاً لتلك الرؤية التي تراهن على الإنسان وتجعله قاطرة التنمية، وهو ما أهلهما لاحتلال مكانة مقبولة في التقارير والمؤشرات الدولية الخاصة بالتنمية البشرية، والمجتمع المدني، والإعلام، وحقوق العمال، وتمكين المرأة، والإنفاق على التعليم، وحكم القانون، وضبط الفساد، والتمتع بالخدمات، كما حظيت قضية العمالة الأجنبية هي الأخرى بزيادة من الاهتمام لما لها من آثار سلبية على دول المجلس سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً وثقافياً، حيث وضعت العديد من السياسات التي من شأنها القضاء على التداعيات السلبية لهذه القضية، وعلى رأسها توطين العمالة.

وفي الفصل الخامس، خلصت المناقشات إلى أن ما تشهده البيئات الداخلية والخارجية من تطورات متلاحقة، يفرض على مجلس التعاون تفعيل مسيرته في المرحلة المقبلة؛ لاستكمال تحقيق ما رسمه له أعضاؤه، ومقاربة ما تطمح له شعوبه، ومجابهة التحديات التي تواجهها دوله، طارحة بعض الاقتراحات والتصورات الخاصة بتفعيل أدائه على المستويات كافة، والتي يمكن أن تسهم في تطوير مسيرة التعاون الخليجي في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.



مجلس الفكر العربي خلال مناقشته حلقة مجلس التعاون الخليجي - 2010

- تطورات إقليمية ودولية فرضت نفسها على دول الخليج
- تحقيق الوحدة في ظل مخطط إيراني لمد نفوذها بالمنطقة
- تعدد دوائر انتماء المجلس فرض قيوداً على حركته
- نشأة المجلس لغرض توفير مظلة أمنية جماعية لدوله
- لا نظام أمنياً خليجياً حتى الآن ما أدى لبروز التدويل

التحديات الإقليمية والدولية التي واجهتها في تلك المرحلة ومازالت، وأنه رغم أن النظام الأساسي له لم ينص صراحة على التعاون الأمني، ظل هذا الهاجس - وما زال - القضية الرئيسية التي تصدرت اهتمامات المجلس، خلال العقود الثلاثة الماضية؛ نتيجة استمرار معظم تلك التحديات، وإن كانت بصيغ مختلفة، مثل: الملف الإيراني بتفريعاته التي يبرز منها البرنامج النووي والتحديات التي تشكلها إيران لدول الخليج، والملف العراقي والصراع العربي - الإسرائيلي، والصراعات العديدة في اليمن، وبرزت تحديات أخرى سواء داخلية أو إقليمية أو دولية كالإرهاب، والقرصنة، والعمالة الوافدة، وغسل الأموال، والأخطار من كل ذلك تحدي الطائفية التي أطلت برأسها مع بداية العام 2011، وهو ما يهدد السلم الوطني والاجتماعي بدول الخليج ... إلخ.

### الإنجازات الأمنية

خلصت المناقشات إلى أن المجلس استطاع تحقيق بعض الإنجازات الأمنية التي يعكس جانباً منها دوره في تحرير الكويت العام 1991، وكذا دوره في المساعدة في إعادة الأمن والاستقرار إلى البحرين في مارس 2011 من خلال قوات درع الجزيرة، لكنه مع ذلك - ووفقاً لأعضاء مجلس الفكر لم يحقق ما هو مأمول منه على المستوى الأمني، خصوصاً وأنه يمكن القول بعدم وجود نظام أمني خليجي حتى الآن، وهو ما يعود في جزء منه إلى قيام دول



البيء في اتخاذ القرارات، وغياب الآليات الملزمة للدول الأعضاء في المجلس باتباع قواعد محددة في هذا الصدد، بما في ذلك أسلوب اتخاذ القرار الذي يعتمد على مبدأ القبول الجماعي - فرض قيوداً على حرية حركة المجلس، وأثره بالتالي على أدائه السياسي.

ورغم ذلك، فإن هذا الأداء ساهم بدور فاعل في تعزيز التعاون فيما بين دوله، واتخاذ مواقف موحدة إزاء العديد من القضايا، إضافة إلى دعم القضايا العربية، بفضل توافر الإرادة السياسية لدى قادة دول المجلس.

وأمنياً، أشارت المناقشات إلى أن الهاجس الأمني كان السبب الرئيس - غير الملغى - لنشأة مجلس التعاون الذي تأسس بغرض توفير مظلة أمنية جماعية تتبج لدوله مجابهة

عنها، وهو الأمر الذي لا ينفصل عن طموحات إيران في تحقيق المهيمنة على المنطقة عبر افتعالها العديد من الأزمات مع دول مجلس التعاون مؤخراً؛ لمد نفوذها إلى هذه الدول بعد تغلغلها في العراق ولبنان، ولم يتبق أمامها لتوسيع نفوذها الإقليمي سوى دول مجلس التعاون.

### تعدد الانتماء قيّد حركة المجلس

وفي الفصول الأربعة الأولى، خلصت المناقشات إلى أن تعدد دوائر انتماء المجلس ما بين النظام الإقليمي الخليجي، والإقليمي العربي والإسلامي، والإقليمي الشرق أوسطي،

وجاءت هذه الحلقة النقاشية بمناسبة مرور 30 عاماً على تأسيس المجلس تحت عنوان "مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عيده الثلاثين ... تقييم الأداء ومقترحات للتفعيل".

### السياسة في أولويات "التعاون"

تاولت الحلقة النقاشية دور المجلس من خلال البيئة السياسية والدولية وتطوراتها التي أثرت على أدائه إلى حد بعيد، حيث توضح أن هناك تطورات دولية وإقليمية فرضت على مجلسي التعاون الخليجي أن يجاريها ويطور من أهدافه التي أسس من أجلها وما ترتب على ذلك من إضافة أهداف جديدة لم يتم النص عليها صراحة إبان تأسيسه، وإن كان بعضهما حاضراً في أهداف مؤسسه آنذاك، لاسيما ما يتعلق بكيفية مواجهة التحدي الأمني الذي قفز، وفق ما بينت الدراسة إلى مرتبة عالية من أولويات دول المجلس سواء في بعده الإقليمي بأخطاره الكامنة أو المعلنة التي أفرزها المحيط الإقليمي المباشر لدوله، أو تلك التي نبعت من داخله متمثلة في الظل الديموغرافي الذي أوجد ظاهرة العمالة الأجنبية، ومحدودية القدرات الدفاعية العسكرية، ومروراً بقضايا الإصلاح السياسي وما ارتبط بها من موضوعات حقوق الإنسان التي زاد من تعقيدها تبلور إمكان استخدام الوجود الشيعي داخل أغلب دول المجلس كأداة من أدوات ضغط القوى الإقليمية الأخرى في تعاملها مع أعضاء المجلس، فضلاً عن بروز ظاهرة الإرهاب، وتحول دول الخليج لتصبح أحد الميادين الرئيسة لأنشطة جماعات التطرف والإرهاب المرتبطة بتنظيم "القاعدة" الذي يوصف بالتنظيم الإرهابي الأخطر على المستوى العالمي، وكان من نتائجها أحداث 11 سبتمبر 2001 مما وضع الدول العربية والإسلامية، وفي القلب منها دول مجلس التعاون، في دائرة الاتهام، ثم احتلال أفغانستان والعراق، وهو ما أدخل المنطقة في مرحلة جديدة من التوترات السياسية حملت معها الكثير من المخاطر والتحديات على دول المنطقة كافة، حيث كان من تداعيات احتلال العراق تحوله إلى بؤرة جذب للإرهاب وعمليات تهريب السلاح والمخدرات، وبرزت ظاهرة الطائفية التي تهدد دول المجلس، وتحول هذا البلد إلى ميدان لممارسة النفوذ من جانب بعض القوى الإقليمية والدولية، خصوصاً من إيران التي مثل برنامجها النووي، وتدخلها في شؤون الدول الخليجية كما رأينا هذا مؤخراً في البحرين والسعودية، والحرب الدائرة في اليمن، والتطورات السلبية التي شهدتها القضية الفلسطينية، والأزمة اليمنية مجالاً آخر للتهديد المباشر لامن الخليج.

وتبين الدراسة أنه بجانب هدف مواجهة التحدي الأمني، هناك هدف آخر تفرض الأحداث التي شهدتها منطقة الخليج العربي مؤخراً أن يحظى بأولوية قصوى من جانب دول المجلس، وهو حتمية تحقيق الوحدة الخليجية، في ظل ما كشفت عنه الأحداث الأخيرة من وجود مخططات إيرانية لإثارة الفتن والقتال الطائفية في دول المجلس، كانت تهدف إلى تنفيذها بطول العام 2017، إلا أن أحداث الأشهر الأولى من هذا العام 2011 في المنطقة عجلت بالكشف

## اقتراحات لتطوير المسيرة الخليجية

قدم مجلس الفكر العربي من خلال هذه الحلقة النقاشية مقترحات وتصورات مهمة؛ لتطوير مسيرة التعاون الخليجية في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

ففي المجال السياسي، أوصى المجلس بضرورة تحديث المجلس وإعادة هيكلته، على اعتبار أن المنظمات الدولية والإقليمية تخضع باستمرار لعمليات إعادة تقييم؛ بغية التأقلم مع الأوضاع المتغيرة من جانب، وتحقيق أكبر قدر من الفعالية والمصداقية من جانب آخر.

وعلى المستوى الأمني قدم المجلس مقترحات غاية في الأهمية، وطالب بمراجعة الإستراتيجية الأمنية التي أقرت دول المجلس في العام 1987، ومواجهة الإرهاب برؤية شاملة، وبذل الجهد لإعادة الأمن والاستقرار لكل من العراق واليمن، وتعزيز التعاون الأمني بين دول الخليج نفسها وبينها وبين دول العالم المختلفة، وتفعيل خطط مواجهة ظاهرة العمالة الأجنبية بالتوسع في خلجة الوظائف أو تعريبها؛ حفاظاً على الهوية العربية لدول الخليج.

في الخارج، حتى وإن تطلب الأمر تشریعات جديدة، وعلى المستوى الاجتماعي، أوصى المجلس بضرورة إعلاء مبدأ المواطنة؛ للتغلب على ما تشكو منه دول مجلس التعاون من ضعف لفكرة الدولة والعمل على تفعيل مشاركة المجتمع المدني وإدماجه في ديناميات العمل الوطني، وطالب المجلس بمواجهة مشكلة العمالة الأجنبية؛ بهدف الحفاظ على ثقافة المجتمع، وحماية نسجه الاجتماعي، من تأثير تلك العمالة، وطالب بتفعيل آليات تنفيذ سياسة موحدة في مجال الإعلام، وأوضح أن قرار إلغاء "وكالة أنباء الخليج" في نهاية التسعينات يعد تراجعاً ملموساً فيما يخص السياسة الإعلامية للمجلس، وإذا كان هذا القرار قد استند إلى معوقات فنية، فقد يكون من المفيد البحث في كيفية التغلب عليها في ظل التطور الحالي الذي يشهده مجال الإعلام، ومما لاشك فيه أن وجود مثل هذه الوكالة من شأنه أن يلعب دوراً كبيراً في تركيز الأضواء على مجلس التعاون الخليجي، وشرح سياساته ومواقفه من القضايا الخليجية والإقليمية والدولية بشكل يجعل من الوكالة إحدى أدوات سياسة خارجية مشتركة لا تقتصر على معالجة الموضوعات السياسية، وإنما تمتد إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة.

كما أوصى المجلس بضرورة الوصول إلى معادلة التوازن والتكامل بين الأمن الخليجي والأمن العربي، ولاسيما بعد أحداث شهري فبراير ومارس في البحرين، وإدراك ما أصبحت تمثله إيران من خطر على دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا يتطلب تبني سياسة جديدة بين القوى الثلاث العراق، وإيران، والمجلس.

وعلى المستوى الاقتصادي، أوصى المجلس بجملة من التوصيات من تحقيق مزيد من التعاون الاقتصادي بين دول المجلس، والسعي للاستفادة من القوة المالية لمجلس التعاون لتحقيق أهداف على مستوى العالم، كما أوصى بضرورة التخلي عن ربط العملات الخليجية بالدولار الأمريكي وربطها بسلة من العملات، الناجمة عن وفرة النفط الخام والغاز الطبيعي، وارتفاع العوائد التصديرية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات المردود التكنولوجي العالي على الاقتصاد الخليجي. كما دعا إلى إعطاء أهمية أكبر للاستثمارات البنينة، خصوصاً في الدول الأقل دخلاً مثل البحرين وسلطنة عمان؛ لأن التعاون الاقتصادي القائم بين دول الخليج هو أكبر ضمانة لاستمرار المجلس، وتفعيل دوره والمحافظة عليه وتحقيق تكامله، ودعا إلى ضبط مسألة استنزاف الأموال الخليجية